تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على إدارة السيولة وكفاءة الجهاز المصرفي للدول العربية

The implications of the Corona pandemic (Covid- 19) on liquidity management and the efficiency of the banking system in Arab countries

نوارة عزيزة
NOUARA Aziza
جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، aziza.nouara@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/10 تاريخ القبول: 2023/01/26 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة انعكاسات جائحة كورونا على إدارة السيولة في الجهاز المصرفي للدول العربية ومدى تأثير ذلك على كفاءته، وذلك بالاعتماد على مجموعة من التقارير، بالإضافة إلى استخدام أسلوب تحليل البيانات التطويقي (*DEA*).

ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها أن أربعة بنوك فقط من أصل 41 بنكا هي التي حققت الكفاءة التقنية في ظل جائحة كورونا.

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا، إدارة السيولة البنكية، كفاءة مصرفية.

تصنيفات JEL: G21؛ E58

Abstract:

This research aims to study the repercussions of the Corona pandemic on liquidity management in the banking system of Arab countries, based on a number of reports, in addition to using the enclosure data analysis method (DEA). Therefore, the study reached several results such as only four banks out of 41 have achieved technical efficiency in light of the corona pandemic.

المؤلف المرسل: نوارة عزيزة، **الإيميل:** khadra34@gmail.com

Keywords: Corona pandemic; bank liquidity management; banking efficiency.
JEL Classification Codes : E58 ; G21

1. مقدمة:

منذ إعلان فيروس كورونا كجائحة عالمية، تبنى صناع السياسات في الدول العربية ممثلين بشكل رئيسي في كل من وزارات المالية، والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تدابير غير مسبوقة لتخفيف الآثار الناتجة عن الجائحة على القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية المتضررة من تلك الجائحة. وقد تنوعت التدخلات بشكل كبير وتم تصميمها بشكل مدروس في عدد من الدول، ونفذت في إطار من التنسيق ما بين السياسات النقدية والمالية، وشملت العديد من الإجراءات من بينها: خفض أسعار الفائدة، ودعم مستويات الائتمان والسيولة، واستخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية لتمكين المصارف من مواجهة الضغوط الناتجة عن الجائحة والاستمرار في منح الائتمان للقطاع الخاص والأفراد، والحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار المالي. علاوة على تدابير لتأجيل مدفوعات فوائد وأقساط القروض، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الاقتصادية؛

1.1 إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما مدى تأثير إدارة السيولة في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) على كفاءة الجهاز المصرفي للدول العربية؟**

2.1 فرضيات البحث:

- أثرت الإجراءات التي اتخذتها مصارف الدول العربية لتجاوز الأزمة التي خلفها فيروس كورونا على إدارة السيولة بشكل إيجابي.
- لم تؤثر جائحة كورونا على كفاءة الجهاز المصرفي للدول العربية؛
- أدت إدارة السيولة في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي للدول العربية.

4.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتبيان كيفية إدارة السيولة في البنوك، وبرنامج (Deap) (Data envlopment analysis program) ؛الذي يعتبر من أهم البرامج المستعملة مؤخرا لتقييم وقياس الأداء انطلاقا من تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبياناتDEA .

5.1 هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى جزأين، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة كما يلي:

الجزء الأول: يتم فيه تناول الإطار النظري لفيروس كورونا (كوفيد 19) والسيولة في البنوك؛

الجزء الثاني: يتم التطرق فيه إلى إدارة السيولة في البنوك في ظل جائحة كوفيد- 19 من خلال دراسة تحليلية، ثم قياس الكفاءة المصرفية بتطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبياناتDEA

6.1 الدراسات السابقة:

- **دراسة (أحمد رحماني، و محمد جبوري، 2020):** "النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر". هدف البحث إلى إبراز دور نوافذ التمويل الإسلامي كمدخل للتحول نحو الصرفة الإسلامية في تعزيز كفاءة البنوك التقليدية في الجزائر، وهذا من خلال تحليل الكفاءة والإنتاجية لبنك الخليج الجزائر ومقارنته مع خمسة بنوك تقليدية وبنك إسلامي يتمثل في بنك البركة الجزائري، حيث تم تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) ومؤشر مالكويست. وقد أظهرت النتائج أن نوافذ التمويل الإسلامي تشكل مدخل استراتيجي لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وهذا ما أثبتته الدراسة من خلال تحقيق بنك الخليج لمؤشرات الكفاءة التامة 100 %والحفاظ عليها خلال فترة الدراسة عند المستويات القصوى.
- **دراسة (خولة كاري، و عبد الحفيظ دحية، 2018):** "تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في تقييم أداء البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في الجزائر".هدف البحث إلى التعرف على واقع البنوك الإسلامية في الجزائر من منظور تقييم أدائها ضمن النظام البنكي الجزائري ، وللوصول لهذا الهدف تم تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) لقياس الكفاءة وتقييم الأداء بنموذجيه: نموذج غلة الحجم الثابتة (CRS) ، ونموذج غلة الحجم المتغيرة (VRS) ، بالاعتماد على قيم التكاليف الكلية ومجموع الودائع كمدخلات للدراسة ، وقيم ايرادات الاستغلال ومجموع التمويلات كمخرجات ، وتوصلت الدراسة

باستعمال برنامج (DEAP) والمطبقة على إحدى عشر بنك مختلطة بين بنوك اسلامية وبنوك تقليدية الى أن هناك تباين بين كفاءة كلا من النوعين كذلك تفوق بعض البنوك التقليدية في استغلال مدخلاتها وتحقيق أقصى قدر ممكن من المخرجات.

- **دراسة) أيهم محمود الحميد، رسالة ماجستير، 2017)**بعنوان" :قياس الكفاءة الفنية في المصارف التجارية الخاصة في سورية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات DEA" **حيث** هدفت الدراسة إلى قياس الكفاءة الفنية في المصارف التجارية الخاصة في سورية، وتم تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(DEA) لتقدير كل من الكفاءة الفنية الاجمالية والصافية والحجمية، وتحقيقاً لذلك تم استخدام نموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) ونموذج عوائد الحجم المتغيرة(VRS) ، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها تمثلت بأن المصارف التجارية الخاصة في سورية كانت تعمل وفق غلة حجم متناقصة أكثر من عملها وفق غلة حجم ثابتة أو متزايدة خلال الفترة المدروسة، وأن الأزمة أثرت سلباً وبشكل واضح في كفاءة المصارف بدءاً من عام 2011 (وصولاً إلى عام) 2014.

مما سبق نلاحظ بأن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة بما يلي:

- أجرت الدراسة الحالية دراسة تحليلية لأهم الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لتجاوز الأزمة التي خلفها فيروس كورونا على الجهاز المصرفي لها؛
- ركزت الدراسات السابقة على قياس كفاءة مجموعة من المصارف لدولة واحدة، مع إشارة بعضها إلى المصارف الإسلامية؛ في حين تناولت الدراسة الحالية الكفاءة المصرفية لمجموعة المصارف في الدول العربية بعد تعرضها لجائحة كوفيد- 19.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

1.2 ماهية جائحة فيروس كورونا (19- covid) المستجد:

- **الجائحة:** هي الأمر الذي ينزل بالناس إذا عظم حجمه فكثر ضرره، والجوائح هي جمع جائحة وهي الآفة التي تهلك الثمار، وتجتاح الأموال وتستأصلها وكل مصيبة عظيمة وفتنة كبيرة، والسنة الجائحة هي الجدبة.
- **فيروسات كورونا:** هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض كورونا (covid-19)، والاسم الانجليزي للمرض هو " covid"، وهو مركب من عدة حروف " co" هما أول حرفين من كلمة

كورونا "corona"، أما حرفا " vi" فهما أول حرفين من كلمة "virus "، وحرف " d" هو أول حرف من كلمة مرض بالانجليزية "diseas " وفقا لتقرير نشرته منظمة اليونيسيف. وقد بدأ في التفشي في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019(الجاسر،2020، ص310).

2.2 مدخل تعريفي للسيولة في البنوك:

أ. مفهوم السيولة:

تعبر السيولة عن قدرة البنك على الاحتفاظ بجزء من موجوداته في شكل أصول قابلة للتحويل إلى نقود عند ازدياد ميل عملائه للسحب من ودائعهم لديه، وهي قدرة البنك على استثمار الأموال المتاحة لديه لمقابلة طلبات السحب على الودائع دون أدنى تأخير، أو من غير أن يترتب على ذلك ارتباك في أعماله مع تحقيق عائد مجز لهذه الأموال المستثمرة، وتقوم على التوازن بين الاحتفاظ بالسيولة الكافية والاستثمار الذي يحقق عائدا مجزيا للبنك. وتتكون السيولة في المصارف من: (الدويك، 2010، ص12)

أولا: السيولة النقدية: وهي النقدية الجاهزة تحت تصرف المصرف، وتشمل ما يلي :

- النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة في خزائن البنك؛
- الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي؛
- الشيكات تحت التحصيل.

ثانيا: السيولة شبه النقدية: وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها (أذونات الخزينة، كمبيالات مخصومة، أوراق مالية كالأسهم والسندات)، وهي أصول تسعى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، حيث تتصف هذه الموجودات بأنها قصيرة الأجل كما تتوفر إمكانية بيع مثل هذه الموجودات عند الحاجة (السالوس،2010، ص4).

ب. ماهية إدارة السيولة في البنوك:

يمكن تعريف إدارة السيولة في البنوك بأنها الملاءمة بين تحصيل السيولة في أقصر وقت وبأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية، حيث تهدف إدارة السيولة إلى: (بورقبة، 2010-2011، ص87)

- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع، لا يكون زائدا على الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية؛

- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول، مما قد يعرض البنك لتحقيق خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية؛
- تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات البنك؛

3.2 الكفاءة المصرفية:

هي تعبير عن مدى قدرة البنك على تحقيق أكبر مستوى من الإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا والموارد المتاحة، وبالتالي فهي تعبير عن العلاقة بين المخرجات والمدخلات بنسبة مئوية وهي كمية الإنتاج منسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج، بمعنى كمية الإنتاج عند استخدام عنصر إنتاجي. (رحماني و جبوري، 2020، ص74)

3. إدارة السيولة في البنوك في ظل جائحة كوفيد- 19- دراسة تحليلية-

1.3 التداعيات الاستراتيجية لفيروس كورونا:

خلال العملية الرامية إلى إعادة المواءمة الاستراتيجية، تمّ التركيز بصورة رئيسية على المجالات التالية: (شركة كي بي أم جي،2020، ص10، 11)

أ. متانة النموذج التشغيلي: لكي تتمكّن البنوك من الاستمرار في خدمة عملائها والالتزام في الوقت ذاته بإجراءات العزل والتباعد الاجتماعي، يجب أن تعمل وفق نموذج تشغيلي متين ومرن، وبالنسبة إلى البنوك التي تمتلكك هوية رقمية محدّدة وتعتمد في عملها على قنوات إلكترونية، يكون الانتقال إلى أساليب العمل الجديدة سهلا نسبياً. كما وجب التركيز كذلك على مرونة منصات وقنوات التعامل المصرفي، والبنوك التي كانت سريعة في استجابتها منذ بداية الجائحة هي التي تفوّقت على غيرها.

ب. الأفراد وأساليب العمل الجديدة: في خضمّ التعاطي مع أزمة عالمية بهذا الحجم، أدركت البنوك حول العالم أن الأفراد هم العامل الأهم الذي سيميزها عن غيرها في المنافسة، ومن بين المبادرات الرئيسية التي عملت عليها البنوك خلال هذه الفترة نذكر مساعدة موظفيها على التوفيق بين حياتهم المهنية والعائلية بعد انتقالهم للعمل عن بعد، وتزويدهم بالأدوات والتكنولوجيا المناسبة للتعاون فيما بينهم وتحقيق أقصى إنتاجية، وإعطائهم التدريب اللازم حول التعاطي بفعالية مع التغييرات الجذرية ومن ثم إدارة العلاقات عن بعد.

ت. **الكفاءة التشغيلية:** اعتبُر خفض التكاليف وترشيد الإجراءات أبرز عنصرين لدعم تنفيذ أجندة الكفاءة التشغيلية لمعظم البنوك خلال الأزمة، إذ تم التوصّل إلى استنتاج مفاده أن بعض الإجراءات في دورة حياة الخدمة المصرفية بما في ذلك فتح الحساب، وضمّ العميل، وتنفيذ إجراءات اعرف عميلك وضوابط مكافحة غسل الأموال، يمكن تبسيطها بشكل لا ينتقص من الأهداف المُرادة منها.

ث. **الرقمنة:** لا مغالاة في القول إن الأثر الأكبر لجائحة كورونا تمثلّ في التحوّل الواسع إلى الوسائل الرقمية في مزاولة الأعمال وخدمة العملاء في كل القطاعات تقريباً، ومن ضمنها القطاع المصرفي، وانتشر على نطاق أوسع استخدام البنوك للتكنولوجيا المبتكرة ودخولها في شراكات مع مؤسسات التكنولوجيا المالية، ومن المتوقع أن تكسب هذه التوجهات زخما أكبر في المستقبل المنظور، أما البنوك التي كانت مترددة قبل أزمة فيروس كورونا المستجد في تنفيذ مبادرات التحول الرقمي، فأدركت أن اعتماد الرقمنة في كلّ أنشطتها هو السبيل الوحيد للبقاء وتحقيق النمو المستدام.

2.3 ضخ السيولة اللازمة في القطاع المصرفي أو المالي لمواجهة تداعيات أثر فيروس كورونا على الاستقرار المالي:

لا بد من الأخذ في الاعتبار هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية وتناول أثر السياسات التحفيزية على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، وحجم التعثر في التمويل المصرفي، حيث أن أداء هذه المؤشرات يتباين بين المصارف، ويختلف بين المصارف ذات العجز والمصارف ذات الفائض السيولي. فبالنسبة للمصارف الكبيرة التي تتمتع بفائض سيولي، من المتوقع أن تقدم تسهيلات مصرفية ومزايا مجزية لعملائها مقارنة بتلك التي في الأصل كانت تعاني من عجز سيولي قبل تفشي فيروس كورونا؛ على سبيل المثال التسهيل المصرفي الخاص بتأجيل أقساط القروض لفترة زمنية محددة، يمكن أن تمنح المصارف الكبيرة (من حيث رأس المال، وجودة ا لأصول، والسيولة) لعملائها فترة زمنية أطول تتراوح بين 3 و6 أشهر، في حين ستكتفي المصارف الصغيرة والمتوسطة بتأجيل أقساط القروض لعملائها لفترة زمنية قصيرة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر. (صندوق النقد العربي، 2020، ص25)

ولمواجهة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاديات الوطنية والاستقرار المالي؛ قام بنك الجزائر بتبني سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي، تم على إثرها خفض سعر

الفائدة الرئيس مرتين منذ بدء انتشار الفيروس في أوائل عام 2020، بواقع 2.5 نقطة أساس في كل مرة، لينخفض بذلك سعر فائدة السياسة النقدية إلى 3 في المائة. كما تم خفض نسبة الاحتياطي القانوني ثلاث مرات، لتتراجع من 10 في المائة إلى 2 في المائة في فبراير 2021. (صندوق النقد العربي، أفريل2021، ص3)

كما تم ضخ السيولة في القطاع المالي والمصرفي للدول العربية كما يلي: (صندوق النقد العربي،2020، ص20)

أ. **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي**: قام المصرف بخفض متطلبات الاحتياطي للودائع تحت الطلب بنسبة 50 في المائة، مما عزز السيولة في النظام المصرفي، كما تم السماح للمصارف المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة، حيث سوف تمنح البنوك المرونة اللازمة للاحتفاظ بحد أدنى لنسبة تغطية السيولة، يبلغ 70 في المائة، كما سيخفض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة إلى 7 في المائة، وتقدر القيمة الاجمالية لاحتياطي السيولة التي سيتم تحريرها بنحو 95 مليار درهم.

ب. **مصرف البحرين المركزي**: قام المصرف بإجراءات لتوفير مزيد من السيولة؛ من خلال تخفيض متطلبات نسبة الاحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة، وتخفيض نسبة التمويل عند تقديم قروض عقارية سكنية جديدة للبحرينيين عدا قروض برامج مزايا.

ت. **مؤسسة النقد العربي السعودي:** قامت المؤسسة بدعم القطاع الخاص بحزم دعم تصل إلى 50مليار ريال، كذلك قامت بضخ 50 مليار ريال لمد ة عام بفائدة صفرية، لتعزيز سيولة القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في تقديم الائتمان للقطاع الخاص، وإعادة هيكلة القروض بدون أي رسوم إضافية، ودعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات البنكية الإلكترونية.

ث. **البنك المركزي التونسي:** قام البنك المركزي بضخ السيولة في القطاع المصرفي في إطار عمليات السوق النقدية العادية، وعبّر عن استعداده لرفع حجم إعادة التمويل للقطاع المصرفي إذا ما وجدت البنوك نقصا في السيولة.

ج. **البنك المركزي العُماني:** لم يقم البنك بضخ السيولة، إنما عمل على تطبيق تدابير وإجراءات احترازية لضمان توفر سيولة كافية في القطاع؛ من خلال السماح للمصارف باستخدام جزء من احتياطاتها وكذلك تخفيض تكلفة التمويل من البنك المركزي.

ح. **البنك المركزي العراقي:** قام البنك المركزي العراقي بضخ السيولة للمصارف من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، من 15 في المائة إلى 13 في المائة، كما تم تأجيل تسديد أقساط مبادرة البنك المركزي العراقي لمدة 3 أشهر.

خ. **مصرف قطر المركزي:** يدير المصرف السيولة في الجهاز المصرفي بشكل استباقي، حيث أعلن عن تخصيص نافذة إعادة شراء (الريبو)بسعر فائدة صفرية، تستخدم بواسطة البنوك للاستفادة من السيولة بالإضافة إلى تسهيلات الريبو الحالية بسعر فائدة 1 في المائة؛ حيث تم تخفيض معدلات السياسة بشكل كبير وصلت إلى مرتين في مارس 2020 ، ويقو م مصرف قطر المركزي بمراقبة الوضع المتطور وسيتخذ مبادرات سياسية مناسبة إذا ما لزم الأمر.

د. **بنك الكويت المركزي:** لم يكن هنالك حاجة لضخ السيولة في القطاع المصرفي.

ذ. **البنك المركزي المصري:** يتمتع القطاع المصرفي المصري بمعدلات مرتفعة من السيولة سواءً بالعملة المحلية أو الأجنبية وبالتالي لم يكن هناك احتياج لتدخل البنك المركزي لضخ سيولة.

ر. **البنك المركزي اليمني:** على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن على كافة الأصعدة منذ حوالي ستة أعوام، إلا أن البنك المركزي لا يزال ملتزما بتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن، وذلك لمساعدة هذه البنوك على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المودعين؛ الذين من المتوقع أن يقوموا بعمليات سحب مستمرة ومكثفة في المستقبل القريب وذلك بسبب أزمة جائحة كورونا.

والشكل الموالي يلخص ما سبق ذكره فيما يخص السيولة التي تم ضخها من طرف البنوك المركزية:

الشكل1: تطورنسب السيولة في الدول العربية مقارنة بسنة الأساس 2018

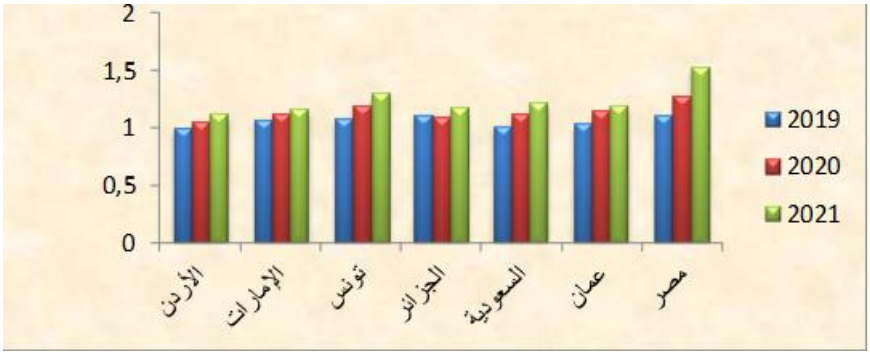

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2021)

3.3 أدوات السياسة النقدية والتدخل من خلال سياسة سعر الصرف والسحب من الاحتياطيات الرسمية:

أ. **أداة سعر الفائدة:** اتجهت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى خفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، بما يتراوح بين 0.25 نقطة إلى 3.50نقطة مئوية كإجراء استباقي، استهدف خفض كلفة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. (صندوق النقد العربي، أكتوبر 2020، ص5-10)

الشكل2: تعديلات أسعار الفائدة الرئيسية في البنوك المركزية العربية في مارس 2020

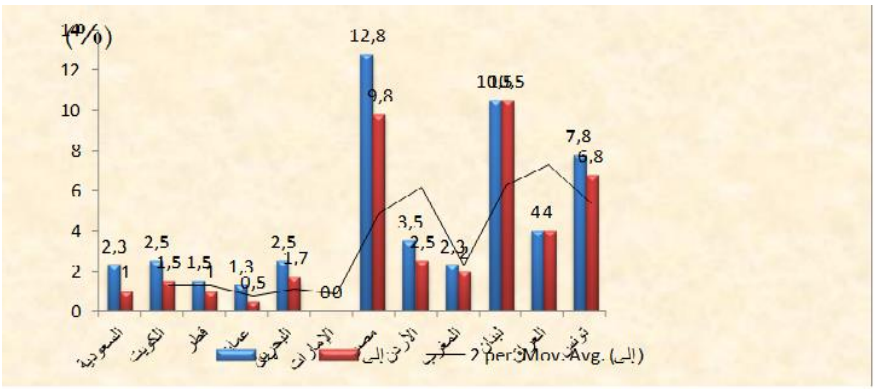

المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص 34

يمثل الشكل أعلاه التعديلات التي قامت بها البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية على مستوى أسعار الفائدة أثناء جائحة كورونا؛ حيث يظهر لنا أن أغلب هذه البنوك قد قامت بتخفيض معدلات الفائدة ماعدا كل من بنكي العراق والإمارات، وذلك بهدف تشجيع الاقتراض من البنوك من أجل تخفيف حدة الأزمة التي خلفتها جائحة كورونا على كل القطاعات خاصة القطاع الإنتاجي.

ب. **أداة نسبة الاحتياطي القانوني:** تمثل نسبة الاحتياطي القانوني أحد أهم الأدوات المستخدمة من قبل البنوك المركزية لإدارة المعروض النقدي والسيولة في الاقتصاد المحلي، من خلال تخصيص نسبة من الودائع الإجمالية لدى البنوك للاحتفاظ بها لدى البنك المركزي لتأمين قدرة الجهاز المصرفي على الوفاء بطلبات عملائه للسحب النقدي. هذه النسبة ذات تأثير كبير على عملية خلق الودائع في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلى رفعها عند تبني سياسة

نقدية انكماشية يستهدف من خلالها خفض مستويات المعروض النقدي، ويلجأ في المقابل إلى خفض هذه النسبة عند رغبة البنك في تبني سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة المعروض النقدي. وقد عولت البنوك المركزية العربية على هذه النسبة لدعم مستويات السيولة المحلية.

ت. **أداة اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس:** تمثل أداة إعادة الشراء أحد أهم الأدوات التي تعول عليها البنوك المركزية لتلبية طلبات ضخ السيولة في الجهاز المصرفي في الأجل القصير، حيث تقوم بمقتضاها البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية –الحكومية عادة- من البنوك التجارية ودفع مقابلها للبنوك مع التزام الأخيرة بإعادة شراء هذه الأدوات بنهاية أجل اتفاقات الشراء كنوع من تسهيلات الإقراض، فيما تمثل أداة إعادة الشراء العكسية آلية لامتصاص السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي وتوظيفها لدى البنك المركزي، بحيث تلتزم البنوك المركزية بنهاية آجال هذه الاتفاقات بإعادة بيعها إلى البنوك التجارية، أي تسهيلات إيداع. حيث قامت البنوك المركزية العربية بتخفيض أسعار الفائدة (الريبو) على هذه الأداة لضخ السيولة. وفي هذا الصدد، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن خفض معدل فائدة اتفاقيات الشراء بواقع 75 نقطة أساس، بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 75 نقطة أساس من 1.25إلى 0.50 بالمائة. وقد هدفت من هذا الإجراء إلى تحقيق الاستقرار المالي في ظل تفشي فيروس كورونا. (صندوق النقد العربي، 2020، ص32)

ث. **أداة عمليات السوق المفتوحة:** تم استخدام هذه الأداة من قبل عدد من البنوك المركزية العربية في أعقاب الجائحة، فعلى سبيل المثال استخدمها البنك المركزي التونسي لضخ السيولة في الجهاز المصرفي.

ج. **تسهيلات مبادلة العملات الأجنبية:** تأثرت السيولة بالنقد الأجنبي في عدد من الدول لا سيما فيما يتعلق بالسيولة الدولارية؛ وهو ما استدعى تدخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي لإعادة إحياء خطوط مبادلة العملات الثنائية مع أربعة عشر بنكا مركزيا دوليا بآجال يصل بعضها إلى سبعة أيام.

ح. **مرونة أسعار الصرف:** يسهم تعديل سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إعادة توجيه الموارد الاقتصادية بشكل يخفف من حجم الصدمة الاقتصادية على مستويات الطلب الكلي، ففي حال حدوث صدمة في الطلب الخارجي تنخفض قيمة عملات الدول التي

تتبنى أسعار صرف مرنة؛ بحيث تزداد تنافسية صادراتها وترتفع كلفة وارداتها بما يساهم في احتواء جانب من الاختلالات الخارجية.

خ. **السحب من الاحتياطات الخارجية:** على مستوى الدول العربية، تراجع مستوى الاحتياطات الرسمية بنسبة 7 % خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة بسنة 2019. حيث انخفضت الاحتياطات الرسمية في عشرة دول عربية بنسب تراوحت بين 2 %في البحرين و26 % في ليبيا.

د. **التدخل من خلال أدوات السياسة النقدية غير التقليدية (برامج شراء الأصول):** بموجب هذه البرامج تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية بهدف دعم السيولة وفق شروط محددة لتنفيذ هذه البرامج، سواء فيما يتعلق بنوعية الأصول، أو الأوراق المالية المقبولة في إطار هذه التدخلات التي تتمثل في غالبيتها من الأوراق الحكومية، وكذلك شروط أخرى فيما يتعلق بحجمها والفترة التي تنفذ خلالها والتي يتم الإعلان عنها من قبل لجنة السياسات النقدية.

حيث في مبادراتها لضخ السيولة للحكومات مقابل شراء سنداتها ساهمت البنوك المركزية بزيادة حجم موجوداتها، وقامت في المقابل بإخراج سيولة تعادل الحجم ذاته إلى الأسواق بهدف استرجاع الخسارة التي تحمّلها الناتج المحلي، وبالتالي كل السندات التي طرحتها الدول في الأسواق على أسعار فائدة تم شراؤها من قبل البنوك المركزية. لكن من خلال هذه الوسيلة التي بادرت إليها البنوك المركزية تفادت الدول صاحبة السندات مضاربة على سنداتها في الأسواق، وبالتالي تفادت ارتفاع في سعر الفائدة عليها وتجنبت احتمال وقوعها في فخ عدم القدرة على السداد. أضف إلى ذلك، فإن قيام البنوك المركزية بشراء السندات الحكومية يدفع لاعتبار أن الديون أصبحت منتهية أو مشطوبة، فمن ناحية هي مجانية لأن البنك المركزي في شرائه للسندات يدفع للدولة من أرباحه على تعاملاته في هذه السندات، ومن ناحية ثانية لن تسدّد هذه الديون في حال احتفظ البنك المركزي بها في جدول حساباته، ويقوم بتجديد الفترة كلما وصل أجلها إلى الاستحقاق، ربما هذه حسنة لصالح الحكومات صاحبة السندات التي اشترتها البنوك المركزية، إنما إلغاء هذه السندات وقيمتها من خلال تدخل البنك المركزي بالطريقة التي تتحدث عنها وبسبب أزمة كوفيد - 19 وضخ سيولة هائلة في المقابل في محفظة المدّخرين والمستثمرين عوامل ساهمت في افتتاح المجال أمام عجز هائل في المالية العامة. (اتحاد المصارف العربية، يوليو 2020، ص93، 94).

4. قياس كفاءة أهم البنوك العربية في ظل جائحة فيروس كورونا باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات وفق برنامج DEAP

1.4 مفهوم أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (*DEA*):

من خلال هاته الورقة البحثية سنقوم بقياس الكفاءة المصرفية وذلك باستعمال النموذجين الأساسيين لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات والمتمثلان في : نموذج غلة الحجم الثابتة Returns-to-Scale (CRS) ، ونموذج غلة الحجم المتغيرة Variable Returns-to-Scale (VRS)، حيث أن تطبيق نموذج غلة الحجم الثابتة (CRS) يمكننا من الحصول على درجة CCR نسبة الى أعمال Charnes, Cooper and Rhodes سنة1978 ، أو ما يسمى أيضا درجة الكفاءة التقنية Technical Efficiency Score (TE) ، ويعتمد هذا النموذج على أساس أن التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة غير الكفء يؤثر تأثيرا ثابتا في كمية المخرجات التي تقدمها وقت تحركها إلى الحدود الكفؤة، ويطبق هذا النموذج بافتراض أن وحدات اتخاذ القرار تنشط وفق مستوى حجمها الأمثل ، وفي الحالة العكسية نتوجه الى نموذج(VRS) والذي يمكننا من الحصول على درجة BCC نسبة الى أعمال Banker, Charnes et Cooper سنة 1984 ، أو ما يسمى أيضا درجة الكفاءة التقنية النقية Pure Technical Efficiency (PTE) ، هذه الكفاءة تمكننا من التفريق بين الكفاءة التقنية و الكفاءة الحجمية(SE) Scale Efficiency . (كاري و دحية، 2018، ص7)

إن أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) من المناهج غير المعلمية الذي تم استخدامه لتحديد حدود الكفاءة وقياس كفاءة كل وحدة بالنسبة لتلك الحد ود، فهو يوفر للمؤسسة أداة لتقييم وتحليل الأداء الكفء وغير الكفء كنقطة بداية للحث على وضع نظريات حول السلوك الذي يقود إلى أفضل الممارسات، حيث تعتبر الوحدة كفؤة إذا لم توجد أي وحدة قرار أو مزيج خطي من الوحدات لديها منتجات أكثر أو مدخلات أقل. (رحماني و جبوري،2020، ص75).

2.4. عينة الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بقياس تحليل كفاءة أهم 41 بنكا على مستوى الساحة المصرفية في الدول العربية ويتعلق الأمر بما يلي:

الجدول 1: عينة الدراسة

قطر	بنك قطر الوطني (1)، مصرف قطر الإسلامي (2)، مصرف الريان (3)، البنك التجاري (4) ومصرف قطر الدولي الإسلامي (5)
السعودية	مصرف الراجحي (6)، البنك الأهلي التجاري (7)، مجموعة سامبا المالية (8) وبنك الرياض (9)
الإمارات	بنك أبو ظبي الأول (10)، بنك الإمارات دبي الوطني (11)، مصرف الإمارات الإسلامي (12)، بنك أبو ظبي التجاري (13) وبنك دبي الإسلامي (14)
الكويت	بنك الكويت الوطني (15)، بيت التمويل الكويتي (16)، بنك بوبيان (17)، البنك التجاري الكويتي (18) وبنك الخليج (19)
البحرين	بنك الأهلي المتحد (20)، بنك البحرين الوطني (21) وبنك البحرين والكويت (22)
الأردن	البنك العربي (23)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل (24)، البنك الإسلامي الأردني (25) وبنك الأردن (26)
مصر	البنك التجاري الدولي (مصر) (27)، بنك قطر الوطني الأهلي (28)، بنك كريدي اجريكول مصر (29)، بنك الكويت الوطني –مصر (30) والبنك المصري الخليجي (31)
المغرب	البنك الشعبي المركزي (32)، البنك المغربي للتجارة الخارجية في افريقيا (33)، البنك المغربي للتجارة والصناعة (34)، القرض العقاري والسياحي (35) ومصرف المغرب (36)
عمان	بنك مسقط (37)، بنك عمان العربي (38)، بنك ظفار (39)، البنك الوطني العماني (40) والبنك الأهلي (عمان) (41)

المصدر: من إعداد الباحثة

3.4 متغيرات الدراسة:

من أجل تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك العربية؛ فقد اعتمدنا على إجمالي الموجودات وحقوق المساهمين كمدخلات للنموذج، أما بالنسبة لمخرجات النموذج فقد وقع الاختيار على كل من القيمة السوقية وصافي الدخل.

4.4 النتائج التطبيقية للدراسة:

الجدول2: نتائج قياس الكفاءة للبنوك العربية باستعمال نموذج التحليل التطويقي

البنوك المرجعية	عوائد الحجم	الكفاءة الحجمية	الكفاءة الفنية / تغير الحجم VRS	الكفاءة الفنية / ثبات الحجم CRS	البنوك
38	*Irs	0.050	0.045	0.002	1
9 27 38	**Drs	0.786	0.785	0.617	2
28 27 38	drs	0.916	0.827	0.757	3
22 20 28 38	irs	0.992	0.441	0.437	4
20 22 28 38	irs	0.781	0.806	0.629	5
38	irs	0.042	0.080	0.003	6
38	irs	0.038	0.057	0.002	7
9 20 38	drs	0.621	0.865	0.538	8
9	drs	0.622	1.000	0.622	9
38	irs	0.038	0.042	0.002	10
38	irs	0.022	0.051	0.001	11
38	irs	0.035	0.499	0.017	12
27 9 38	drs	0.767	0.340	0.261	13
27 9	drs	0.643	0.817	0.526	14
27 9 38	drs	0.771	0.379	0.292	15
22 32 28 38	irs	0.986	0.312	0.308	16
22 38	irs	0.477	0.585	0.279	17
31 38	irs	0.036	0.569	0.021	18
38 22	irs	0.317	0.577	0.183	19
20	***-	1.000	1.000	1.000	20
32 22 38	irs	0.628	0.911	0.572	21
22	irs	0.627	1.000	0.627	22
20 22 28 38	irs	0.797	0.241	0.192	23
22 38 20	irs	0.317	0.757	0.240	24
20 38 29	drs	0.805	0.857	0.690	25
38	irs	0.521	0.969	0.505	26
27	drs	0.923	1.000	0.923	27
28	-	1.000	1.000	1.000	28
29	-	1.000	1.000	1.000	29
29 20	irs	0.850	0.877	0.745	30

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Deap

الجدول2: نتائج قياس الكفاءة للبنوك العربية باستعمال نموذج التحليل التطويقي-تابع

31	irs	0.397	1.000	0.397	31
32	irs	0.874	1.000	0.874	32
22 32 28 38	irs	0.705	0.422	0.297	33
38 29	drs	0.742	0.829	0.615	34
38	irs	0.810	0.893	0.723	35
31 29 38	irs	0.818	0.645	0.528	36
20 28 38 22	irs	0.876	0.439	0.385	37
38	-	1.000	1.000	1.000	38
38 29 20	irs	0.933	0.802	0.748	39
38 22 20	irs	0.880	0.897	0.790	40
29	irs	0.937	0.498	0.467	41
/	/	**0.643**	**0.661**	**0.483**	المتوسط

*متزايدة

**متناقصة

***ثابتة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Deap

5. تحليل النتائج

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تشير الكفاءة التقنية للبنوك وفق نموذج ثبات الحجم (**CRS**) إلى أن الزيادة في كمية المدخلات تؤدي إلى الزيادة بنفس النسبة في المخرجات، غير أّننا نلاحظ أن كل البنوك لم تكن كفؤة وفق هذا النموذج ماعدا البنوك التي حققت كفاءة حجمية بنسبة 100%، وهي لا تعمل بكل طاقتها القصوى؛
- بالإضافة إلى البنوك التي حققت كفاءة حجمية بنسبة 100%؛ حققت البنوك التالية (بنك الرياض (**9**)، بنك البحرين والكويت (**22**)، البنك التجاري الدولي (مصر) (**27**)، البنك المصري الخليجي (**31**)، البنك الشعبي المركزي (**32**)) كفاءة تقنية وفق نموذج تغير الحجم (**VRS**) بنسبة 100%؛ بحيث يشير هذا النموذج إلى أن البنوك تعمل عند مستوى أقل من الطاقة القصوى، أي أن كمية المدخلات (رأس المال والموجودات) لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة؛

- حققت البنوك التالية (بنك الأهلي المتحد (20)، بنك قطر الوطني الأهلي (28)، بنك كريدي أجريكول مصر (29) وبنك عمان العربي (38)) كفاءة تقنية بنسبة 100%، فهي مرجع لنفسها؛ أي أن هذه البنوك حققت خلال سنة 2020 أقصى قدر من الدخل الصافي واستحوذت على أكبر قدر من الحصة السوقية، وذلك باستخدام قدر معين من الموجودات ورأس المال، وهو ما يمكن تفسيره بأن هذه البنوك ذات كفاءة على نطاق واسع؛ أي أن المدخلات والمخرجات فعالة تحت ثبات العائد إلى السعة (الحجم) (CRS) وتغير العائد إلى السعة (الحجم) (VRS)؛
- عرف البنك الأول بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من البنوك **زيادة** في استخدام الموارد أي أن كمية المدخلات الفعلية تزيد عن كمية المدخلات المستخدمة المثلى، أما البنكين الثاني والثالث بالإضافة إلى مجموعة أخرى من البنوك فقد سجلوا استخدام موارد أقل من المثالية؛ أي أن هذه البنوك عرفت نقصان في استخدام الموارد؛
- تعتبر البنوك الكفؤة مرجعا لنفسها فهي ليست بحاجة إلى مرجع آخر لتحقق الكفاءة، لكن البنوك غير الكفؤة فالمفروض أن تقارن نفسها بمثيلاتها من البنوك والتي يكون لها نفس مواصفاتها وحققت كفاءة أكبر؛ بحيث نلاحظ من خلال الجدول السابق أن البنك الأول (بنك قطر الوطني) يمكنه مقارنة نفسه بالبنك بنك عمان العربي (38)، أما البنك الثاني (مصرف قطر الإسلامي) فإن البنوك (بنك عمان العربي (38)، البنك التجاري الدولي (مصر) (27) وبنك الرياض (9)) يمثلون مرجعا له وهكذا نفس الشيء بالنسبة لبقية البنوك الأخرى.

كما كانت نتائج فرضيات البحث كما يلي:

- **تم تأكيد صحة الفرضية الأولى** " أثرت الإجراءات التي اتخذتها مصارف الدول العربية لتجاوز الأزمة التي خلفها فيروس كورونا على إدارة السيولة بشكل إيجابي" ، حيث عولت البنوك المركزية العربية على أدوات السياسة النقدية المتمثلة في أداة سعر الفائدة، أداة نسبة الاحتياطي القانوني، أداة اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس، أداة عمليات السوق المفتوحة، تسهيلات مبادلة العملات الأجنبية بالإضافة إلى التدخل من خلال سياسة سعر الصرف والسحب من الاحتياطيات الرسمية و التدخل من خلال أدوات السياسة النقدية غير التقليدية المتمثلة في برامج شراء الأصول وذلك لدعم مستويات

السيولة المحلية. ويختلف أثر السياسات التحفيزية على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي بين المصارف ذات العجز والمصارف ذات الفائض السيولي.

- **الفرضية الثانية**" لم تؤثر جائحة كورونا على كفاءة الجهاز المصرفي للدول العربية؛ خاطئة؛ بحيث كانت كل البنوك غير كفؤة باستثناء أربعة بنوك هي (بنك الأهلي المتحد، بنك قطر الوطني الأهلي، بنك كريدي أجريكول مصر وبنك عمان العربي) ؛
- **الفرضية الثالثة** "أدت إدارة السيولة في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي للدول العربية" **خاطئة**؛ بحيث كان لتطبيق أدوات السياسة النقدية أثرا سلبيا عليها، على غرار تخفيض معدلات الفائدة والاحتياطي القانوني كآليات لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد- 19، والذي أدى إلى عدم كفاءة البنوك العربية "؛ بحيث قدر متوسط الكفاءة التقنية ب 64.3%، بمعنى أنه مع تقليل المدخلات لم تستطع هذه البنوك الحصول على القدر نفسه من المخرجات (الدخل الصافي والحصة السوقية).

6. خاتمة

مع انتشار جائحة كوفيد -19 عالميا منذ بداية مارس 2020 ؛، أين شهدت الأسواق المالية حول العالم فترة غير مسبوقة من التقلبات والضبابية؛ فمن أزمات السيولة وارتفاع نسبة القروض المتعثرة، إلى الانكشاف الكبير للأصول العقارية وتهديدات الأمن السيبراني، تحديات جمّة كان على القطاع المصرفي مواجهتها محليًا وعالميًا، الأمر الذي أدى إلى لجوء غالبية حكومات العالم إلى أدوات السياسة النقدية لمجابهة فيروس كورونا، حيث لجأ البعض إلى أسعار الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة، في حين لجأ البعض الآخر إلى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل، حيث عند قيام البنك المركزي بإعلان المؤشرات الكمية لسياسته النقدية يظهر الأثر على كل من الكفاءة المصرفية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة ومنه معدلات التضخم، ومما سبق نقترح ما يلي:

- ضرورة امتلاك البنوك هوية رقمية محدّدة وتعتمد في عملها قنوات إلكترونية، يكون انتقالها إلى أساليب العمل الجديدة سهلا نسبياً؛
- ضرورة تزويد موظفي البنوك بالأدوات والتكنولوجيا المناسبة للتعاون فيما بينهم من أجل تحقيق أقصى إنتاجية؛

- ضرورة تطوير الأسواق المالية في الدول العربية للتمكن من مواجهة مختلف الأزمات التي تعصف بالاقتصاد، عن طريق تطبيق أدوات السياسة النقدية كسياسة السوق المفتوحة.

7. قائمة المراجع

1.7 المراجع باللغة العربية:

- اتحاد المصارف العربية. (يوليو 2020). القطاع المصرفي الأردني من أعلى مستويات رأس المال في المنطقة. أبو ظبي: اتاد المصارف العربية.
- أحمد رحماني، و محمد جبوري. (جوان, 2020). النوافذ السلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة السلامية في الجزائر. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 06 (العدد 01)، 67- 85.
- خولة كاري، و عبد الحفيظ دحية. (2018). تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في تقييم أداء البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في الجزائر. Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، 13(26)، 1- 16.
- شركة كي بي أم جي . (2020). المشهد المصرفي في دولة قطر 2020 -تغييرات ذرية وفرص- . قطر: شركة كي بي أم جي .
- شوقي بورقبة. (2010- 2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية مقارنة-،، ، 2010- 2011. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 1- 332. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
- صندوق النقد العربي. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. الإمارات العربية المتدة: صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي. (2020). تقرير حول جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الحد من تداعيات فيروس كورونا على مقومات الاستقرار المالي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي. (2021). نشرة الإصاءات الاقتصادية الربع سنوية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

- صندوق النقد العربي. (أفريل 2021). تقرير آفاق الاقتصاد العربي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي. (أكتوبر 2020). حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- عبد القادر الدويك. (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، (الصفحات 1- 26). دمشق.
- علي أحمد السالوس. (25- 29 ديسمبر, 2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. المجمع الفقهي الإسلامي، الصفحات 1- 20.
- مطلق جاسر الجاسر. (ماي, 2020). أثر جائحة كورونا المستجد (covid- 19) على تأجيل المستحقات المالية في المصارف الإسلامية –دراسة فقهية- . (مجلس النشر العلمي، المحرر) مجلة الشريعة والدراسات الاقتصادية، 307- 330.